

دولة ليبيا
وزارة التعليم العالي
جامعة المرقب - كلية القانون

مجلة العلوم القانونية
JOURNAL OF LEGAL SCIENCES

مجلة علمية نصف سنوية
تصدر عن كلية القانون جامعة المرقب
الخمس ليبيا

المجلد الرابع عشر العدد الأول يونيو 2026م

رئيس هيئة التحرير

د. فوزي سالم أوليطي

أستاذ مشارك بقسم الشريعة الإسلامية
كلية القانون - جامعة المرقب
الخميس - ليبيا

أعضاء هيئة التحرير

نائب رئيس التحرير	د. إبراهيم عبد السلام الفرد
عضو هيئة التحرير والمدير التنفيذي	أ.د. مصطفى إبراهيم العربي
عضو هيئة التحرير	د. حسين محمد عمران
عضو هيئة التحرير	د. أحمد رمضان قشوط
عضو هيئة التحرير	د. محمد ونيس أبو ستالة

أعضاء الهيئة الاستشارية

أ.د سعد خليفة العبار	أستاذ بقسم الشريعة الإسلامية - كلية القانون جامعة بنغازي (ليبيا)
أ.د أشرف جابر مرسي	أستاذ بقسم القانون الخاص - كلية الحقوق جامعة حلوان (مصر)
أ.د بشير سالم عطية	أستاذ بقسم الشريعة - كلية الشريعة والقانون جامعة صبراتة (ليبيا)
أ.د نعيمة عمر الغزير	أستاذ بقسم القانون العام بالأكاديمية الليبية للدراسات العليا (ليبيا)
أ.د محمد عبد السلام العالم	أستاذ بقسم الشريعة - كلية الآداب جامعة المرقب (ليبيا)
أ.د مؤيد أحمد عبيدات	أستاذ بقسم القانون الخاص - كلية الشريعة والقانون جامعة خورفكان (الإمارات)
أ.د محفوظ علي التواتي	أستاذ بقسم القانون العام - كلية القانون الجامعة الأسمرية (ليبيا)

كلمة رئيس التحرير

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين. يسر هيئة تحرير مجلة العلوم القانونية الصادرة عن كلية القانون بجامعة المرقب أن تقدم للباحثين والمهتمين بالشأن القانوني العدد الأول من المجلد الرابع لسنة 2026، والذي يأتي استمراراً لرسالة المجلة العلمية في دعم البحث الرصين، وتشجيع الدراسات القانونية والشرعية المعاصرة، وفتح المجال أمام الباحثين للإسهام في معالجة القضايا القانونية المستجدة، والإشكالات التطبيقية ذات الصلة بالواقع الليبي والدولي.

وقد تضمن هذا العدد مجموعة متميزة من البحوث العلمية المحكمة التي عالجت موضوعات متنوعة في فروع القانون العام والخاص، والقانون الدولي، والفقه الإسلامي، بما يعكس ثراء الحقل المعرفية التي تتناولها المجلة، وحرصها على مواكبة التطورات التشريعية والقضائية والفكرية.

وفي مجال القانون الجنائي، تناولت البحوث خصوصية الجانب الإجرائي في قضايا الحدود والقصاص، من خلال دراسة تدخل أولياء الدم في الدعوى الجنائية، وبعض المسائل القانونية ذات العلاقة، كما تناولت الأحكام الخاصة بجريمة السحر في ضوء القانون رقم (6) لسنة 2024 بشأن تجريم السحر والشعوذة والكهانة، إضافة إلى دراسة المسؤولية الجنائية للأشخاص المعنوية عن جرائم الفساد في القانون الليبي.

وفي نطاق القانون الدولي وحقوق الإنسان، ناقشت الدراسات التزامات ليبيا الدولية في مجال حقوق الإنسان، متخذةً من جريمة الاختفاء القسري أنموذجاً، إلى جانب بحث الدور القضائي للمحكمة الجنائية الدولية في ليبيا بين مقتضيات القانون الدولي والاعتبارات السياسية لمجلس الأمن.

كما حظيت موضوعات القانون الدستوري والإداري باهتمام واضح، من خلال بحوث تناولت تأثير المتغيرات السياسية على مسار الرقابة الدستورية في ليبيا، والتأثير السياسي على ممارسة المحكمة العليا للرقابة الدستورية، فضلاً عن دراسة السحب الإداري كوسيلة استثنائية لإنهاء القرار الإداري.

وفي مجال القانون المدني، اشتمل العدد على دراسة أثر التحول الرقمي على بطلان صحيفة الدعوى وإجراءات تصحيحها، وبحث حول التحكيم المعجل في التشريعات المقارنة، إضافة إلى دراسة التكامل بين حوكمة الإفصاح عن البيانات.

كما تناول العدد موضوعًا بالغ الأهمية في نطاق المسؤولية الطبية، تمثل في بحث نطاق التزام الطبيب بتبصير المريض، متخذًا من طب المخ والأعصاب نموذجًا للدراسة والتحليل، وبحث حول التنظيم القانوني للاسم التجاري في التشريع الليبي.

ولم تغب الدراسات الشرعية والأحوال الشخصية عن هذا العدد؛ إذ تضمن بحوثًا حول سقوط حضانة الأم بزواجها بين التعليل الفقهي والتكييف القانوني في القضاء الليبي، فضلًا عن دراسة الاتجاهات العقلانية الحديثة وموقفها من السنة.

وإذ نضع هذا العدد بين أيدي القراء الكرام، فإننا نتقدم بخالص الشكر والتقدير للسادة الباحثين على جهودهم العلمية القيمة، وللسادة المحكمين لما بذلوه من وقت وجهد في سبيل الارتقاء بالمستوى العلمي للمجلة، كما نشكر إدارة كلية القانون بجامعة المرقب على دعمها المستمر للمجلة ورسالتها الأكاديمية.

ونسأل الله تعالى أن يوفقنا جميعًا لخدمة العلم والبحث العلمي، وأن يسهم هذا العدد في إثراء المكتبة القانونية والشرعية، وأن يكون إضافة نافعة للباحثين والمهتمين.

والله ولي التوفيق،،،

بقلم الدكتور: فوزي سالم أوليطي

رئيس هيئة التحرير

أخلاقيات البحث والنشر بالمجلة

تلتزم المجلة بمعايير الشفافية والموضوعية، وتطبق معايير صارمة للنزاهة الأكاديمية ويتم فحص جميع المواد المقدمة للكشف عن الانتحال قبل التحكيم بواسطة برنامج كشف الاقتباسات ونراجع جميع البحوث بواسطة محكمين معتمدين تحت إشراف هيئة التحرير، وتُعامل كل تلك الإجراءات بسرية تامة وفق أخلاقيات النشر المحلية والدولية المبينة أدناه.

1- أخلاقيات البحث والنشر للمؤلفين:

- يجب أن تكون البحوث أصلية وغير منشورة مسبقاً.
- يُرفض الانتحال، وتصحح أو تُسحب الأبحاث عند الحاجة، ويحرم المنتحل من النشر بالمجلة مرة أخرى.
- المؤلفون مسؤولون عن أصالة أبحاثهم، والمراجعون وأعضاء هيئة التحرير يلتزمون بالنزاهة والحياد.
- يجب أن يقدم الباحث بحثاً مستجداً، وأصيلاً، ومبتكراً، ويعالج قضية حيوية ومهمة. وأن ينصبّ التركيز في البحث على الموضوع محل الدراسة دون مقدمات نظرية أو استطراد أو إضافات لا لزوم لها.
- يلتزم الباحث في تعهد موقع للمجلة بأن البحث عمل خاص به، أصيل ليس جزءاً من كتاب منشور، أو من رسالة ماجستير أو دكتوراه، لم يسبق نشره، ورقياً أو إلكترونياً، ليس مُقدماً للنشر إلى جهة أخرى، ولم يسبق تحكيمه من إحدى المجالات العلمية.
- يقر الباحث بأن جميع الاقتباسات من الكتب والأبحاث والمواقع الإلكترونية وغيرها موثقة ومنسوبة لأصحابها بشكل دقيق
- على الباحث أن يعتمد في بحثه على مراجع حديثة ومتنوعة، محلية وعالمية، عربية وأجنبية كلما كان ذلك ممكناً، وموثقة بشكل كامل، كما يجب عليه توفير إمكانية الوصول إلى البيانات التي استندت إليها نتائج دراسته في حال طلبت المجلة ذلك، مع الحفاظ على سريتها وخصوصيتها وحقوق الملكية.
- يجب أن يتضمن البحث أسماء جميع الأشخاص الذين ساهموا في تأليف العمل، مع تحديد مساهمتهم الفعلية
- يجب على الباحث الكشف عن أية تضاربات في المصالح التي قد تؤثر على تفسير نتائج البحث.
- يجب على الباحث الالتزام قواعد الأمانة العلمية وإبلاغ إدارة المجلة أو هيئة التحرير بأي خطأ تم اكتشافه في البحث المنشور والتعاون معهم للتصحيح أو سحب البحث

- على أعضاء هيئة التحرير التعامل بشكل موضوعي ومهني مع البحوث المقدمة، بحيث يتم التقييم استنادًا إلى معايير علمية دون تحيز.

2- أخلاقيات البحث والنشر لأعضاء هيئة التحرير

- على أعضاء هيئة التحرير الحفاظ على سرية المعلومات الخاصة بالبحوث والباحثين.
- على أعضاء هيئة التحرير الالتزام بعدم استخدام المعلومات الخاصة للمصالح الشخصية وتجنب التضارب في المصالح.
- على أعضاء هيئة التحرير التأكد من خضوع البحوث للمراجعة من ذوي الخبرة واتخاذ قرارات النشر بناءً على رأي المحكمين.
- على هيئة التحرير المبادرة إلى اتخاذ إجراءات سريعة عند الكشف عن انتهاكات لأخلاقيات النشر تتضمن جميع البيانات والتحقيق وتشكيل اللجان المختصة بالنظر في ذلك.

3- أخلاقيات النشر للمحكمين:

- على المحكمين الالتزام بمراجعة موضوعية وفعالة لتحسين البحوث وزيادة جودتها.
- يجب على المحكمين الالتزام بإنجاز تقرير التحكيم بسرعة ودقة في غضون مدة زمنية لا تتجاوز 21 يومًا.
- يجب على المحكم إبلاغ رئيس التحرير إذا ما حال ظرف دون استمراره في التحكيم، حتى يتسنى إرسال البحث إلى محكم بديل.
- يجب على المحكمين الحفاظ على سرية أعمال التحكيم بالنسبة إلى جميع البحوث التي يتم مراجعتها وعدم ذكرها أو الإفصاح عنها في أي وثائق شخصية، بما في ذلك السيرة الذاتية.
- يلتزم المحكمون في تحكيمهم للبحوث بالمعايير الموضوعية وتقديم ملاحظات بناءة.
- على المحكمين الإفصاح عن أي تعارض في المصالح وتجنب استخدام المعلومات للمصالح الشخصية.
- يجب على المحكم مراعاة اختصاصه بالنسبة للبحوث المقدمة، فإذا شعر بعدم خبرته لتقييم بحث مقدم، وجب عليه التواصل مع إدارة التحرير وإبلاغها بذلك قبل اتخاذ قرار بقبول أو رفض البحث.

فهرس العدد

ت	عنوان البحث	المؤلف / المؤلفون	الصفحات
.1	خصوصية الجانب الإجرائي في قضايا الحدود والقصاص "تدخل أولياء الدم في الدعوى الجنائية وبعض المسائل القانونية ذات العلاقة أنموذجاً"	أ.د. مصطفى إبراهيم العربي	31/1
.2	الأحكام الخاصة بجريمة السحر، قراءة في القانون رقم 6 لسنة 2024 في شأن تجريم السحر والشعوذة والكهانة	أ. وليد محمد أبو القاسم	66/32
.3	المسؤولية الجنائية للأشخاص المعنوية عن جرائم الفساد في القانون الليبي	أ. ابتسام حسن بن عيسى	87/67
.4	التزامات ليبيا الدولية في مجال حقوق الإنسان "جريمة الاختفاء القسري أنموذجاً"	د. حسين محمد عمران	116/88
.5	الدور القضائي للمحكمة الجنائية الدولية في ليبيا بين مقتضيات القانون الدولي والاعتبارات السياسية لمجلس الأمن	د. رجاء حسن الحضييري	136/117
.6	تأثير المتغيرات السياسية على مسار الرقابة الدستورية في ليبيا	د. هيام علي ناجي	167/137
.7	التأثير السياسي على ممارسة المحكمة العليا للرقابة الدستورية	د. صبحي مصباح زيد	193/168
.8	السحب الإداري كوسيلة استثنائية لإنهاء القرار الإداري	أ. وفاء الشريف بو خطوة	221/194
.9	أثر التحول الرقمي على بطلان صحيفة الدعوى وإجراءات تصحيحها	د. عثمان محمد أحمد الأمين	257/222
.10	التحكيم المعجل كوسيلة لفض المنازعات التجارية "دراسة مقارنة"	د. امحمد فتح الله عبد الحميد	290/258
.11	التكامل بين حوكمة الإفصاح عن البيانات والحماية القانونية " دراسة قانونية تحليلية"	أ. خالد إبراهيم الغزاوي	317/291
.12	حدود التزام الطبيب بتبصير المريض (طب المخ والأعصاب نموذجاً)	د. إمد الله الجعيدي د. ثريا الجعيدي	338/318
.13	التنظيم القانوني للاسم التجاري في التشريع الليبي	أ. أيوب علي عوينات د. أحمد رمضان قشوط	355/339
.14	سقوط حضانة الأم بزواجها بين التعليل الفقهي والتكييف القانوني: دراسة تحليلية تطبيقية في القضاء الليبي	د. عبد الرؤوف علي عطية أ. صفاء حسين الرميح	382/356
.15	الاتجاهات العقلانية الحديثة وموقفها من السنة	د. فوزي سالم أوليطي	413/383

إرشادات للمؤلفين

1- مجالات النشر:

تقبل المجلة البحوث العلمية المبتكرة والتعليقات على الأحكام القضائية، سواءً كانت معدّة من قبل أساتذة الجامعات، أو من قبل رجال القضاء، أو المحامين أو الخبراء الاستشاريين شريطة الالتزام بالمنهجية في البحث، أو من طلاب كليات القانون متى أُعدت تحت إشراف أساتذة أكاديميين مختصين في مجال الشريعة أو القانون، وذلك في المجالات الآتية:

- الشريعة الإسلامية الغزّاء.
- القانون بجميع فروع
- البحوث المقارنة بين الشريعة والقانون في جميع المجالات.
- التشريعات والأحكام القضائية والفتاوى الشرعية والآراء الاستشارية.
- التعليق على القوانين في شتى فروع القانون.
- التعليق على الأحكام القضائية سواءً أكانت صادرةً عن المحاكم الوطنية بمختلف درجاتها أم عن محاكم دولية أو أجنبية.
- التعليق على الفتاوى الشرعية الصادرة عن دور الإفتاء.
- الآراء الاستشارية الصادرة عن الخبراء متى كانت ذات فائدة للمجتمع.
- ملخصات الرسائل العلمية (الدكتوراه أو الماجستير)، بعد إذن أصحابها، شريطة أن تعالج الرسالة مسألة مهمة تفيد المجتمع، وألا يزيد عدد أوراق الملخص على 10 صفحات.

2- ضوابط الكتابة

- لا تُقبل البحوث للنشر مهما كانت صفة الباحث أو درجته العلميّة إلا إذا كان الباحث مُلتزماً بقواعد اللغة العربية والإملاء. ويحقّ لرئيس التحرير رفض أي بحثٍ لم يلتزم بذلك دون الحاجة إلى الإحالة إلى التقييم.
- الاهتمام بعلامات التّرقيم، وأن تُوضع بعد الكلمة السّابقة على العلامة مباشرةً دون ترك أيّ فراغٍ بين علامة التّرقيم والكلمة السّابقة.
- عدد أرقام صفحات البحث تتراوح بين الخمس عشرة (15) صفحةً والثلاثين (30) صفحةً.
- تُكتب مراجع المعلومات والأفكار في الحاشية السفليّة لكلّ صفحةٍ، مع إعادة ترقيم كلّ صفحةٍ من جديد وتوضع أرقام الهوامش بين قوسين.

- تُقتبس الآيات القرآنية من المصحف الإلكتروني، وتوضع بين قوسين مُزهرين، ويُشار إلى اسم السورة ورقم الآية بين قوسين معقوفين في المتن عقب الانتهاء من إيراد الآية، وليس في الهامش. مثال ذلك: ﴿وَقُلْ إِعْمَلُوا فَيَسِّرِ اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عِلْمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [سورة التوبة، الآية 106].
- يكتب البحث (متناً وهامشاً) بخطّ (Simplified Arabic) بالنسبة للغة العربية. وبالأحجام الآتية:

- المتن: عادي بحجم 14.
- العناوين الرئسية: داكن بحجم 16.
- العناوين الفرعية: داكن بحجم 16.
- الهوامش: عادي بحجم 12.
- في حالة الحاجة إلى الكتابة باللغة الإنجليزية فيُكتب بخطّ (Times New Roman)
- يُرفق بالبحث ملخصٌ باللغتين العربية والإنجليزية، ولا يزيد على 150 كلمة.
- يُرفق بالبحث الكلمات المفتاحية باللغتين العربية والإنجليزية، ولا تزيد على 7 كلماتٍ على أقصى تقدير.
- يُرفق بالبحث السيرة الذاتية للباحث مُحدثةً، مع إرفاق قرار آخر ترقيةٍ علميةٍ.